أثر العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الزراعي المصري

رسالة مقدمة من

دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان

بكالوريوس علوم تعاونية زراعية، المعهد العالي للتعاون الزراعي ،١٩٩٨
ماجستير علوم زراعية (اقتصاد زراعي) ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥

للحصول على

درجة دكتور فلسفة في العلوم الزراعية

(اقتصاد زراعي)

قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٢٠١١

صفحة الموافقة على الرسالة

اثر العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الزراعي المصري

رسالة مقدمة من

دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان

بكالوريوس علوم تعاونية زراعية، المعهد العالي للتعاون الزراعي ،١٩٩٨

ماجستير علوم زراعية (اقتصاد زراعي) ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥

للحصول على
درجة دكتور فلسفة في العلوم الزراعية
(اقتصاد زراعي)

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها

اللجنـة:

د. محمد الدمرداش السيد الخشن .....

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، المعهد العالى للتعاون الزراعي .

د. محمد حسام السعدنى .....

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

د. فاطمة عباس حسانين فهمى .....

أستاذ الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

تاريخ المناقشة : ١٣ / ٩ / ٢٠١٠

جامعة عين شمس
كلية الزراعة

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان

عنوان الرسالة : اثر العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد الزراعي المصري

اسم الدرجة : دكتور فلسفة في العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي)

لجنة الإشراف :

د . فاطمة عباس حسانين فهمى

أستاذ الاقتصاد الزراعي ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

(المشرف الرئيسي)

د . محمد سيد شحاته

أستاذ الاقتصاد الزراعي ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس

د . محمد حسن هيكل

رئيس بحوث، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، مركز البحوث الزراعية

تاريخ التسجيل: 2005/9/5

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ**
13/ ٩ /٢٠١٠

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**
/ / 2011 / / 2011

THE IMPACT OF THE EGYPTAIAN – EUROPEAN ECONOMIC RELATIONS ON SOME MACRO ECONOMIC VARIABLES IN THE EGYPTAIAN AGRICULTURAL ECONOMICS

By

DOAA MAMDOUH MOHAMED MOHAMED SOLIMAN

B.Sc.Agric. Cooperative Sc.,High Institute for Agric.Cooperation ,1998
M. Sc. Agric.Sc.(Agric. Economics), Ain Shams University, 2005.

A thesis submitted in partial fulfillment

of

the requirements for the degree of

DOCTOR OF PHILOSOPHY

in
Agricultural Science
(Agricultural Economics)

Department of Agricultural Economics

Faculty of Agriculture

Ain Shams University

2011

Approval Sheet

THE IMPACT OF THE EGYPTAIAN – EUROPEAN ECONOMIC RELATIONS ON SOME MACRO ECONOMIC VARIABLES IN THE EGYPTAIAN AGRICULTURAL ECONOMICS

By

DOAA MAMDOUH MOHAMED MOHAMED SOLIMAN
B.Sc.Agric. Cooperative Sc.,High Institute for Agric.Cooperation ,1998
M. Sc. Agric.Sc.(Agric. Economics), Ain Shams University, 2005.

This thesis for Ph.D. degree has been approved by :

Dr. Mohamed El-Demerdash El-Kishin ……
Prof. Emeritus of Agricultural Economics , High Institute for Agric.Cooperation

Dr. Mohamed Hossam El-Sadany …….....
Prof. Emeritus of Agricultural Economics , Faculty of Agriculture , Ain Shams University

Dr. Fatma Abbas Hasaneen Fahmy ….…….
Prof. of Agricultural Economics , Faculty of Agriculture, Ain Shams University

Date of Examination: 13 / 9 / 2010

THE IMPACT OF THE EGYPTAIAN – EUROPEAN ECONOMIC RELATIONS ON SOME MACRO ECONOMIC VARIABLES IN THE EGYPTAIAN AGRICULTURAL ECONOMICS

By

DOAA MAMDOUH MOHAMED MOHAMED SOLIMAN
B.Sc.Agric. Cooperative Sc.,High Institute for Agric.Cooperation ,1998
M. Sc. Agric.Sc.(Agric. Economics), Ain Shams University, 2005.

Under the supervision of :

Dr . Fatma Abbas Hasaneen Fahmy
Prof . of Agricultural Economics, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University (Principal Supervisor)

Dr . Mohmed Sayed Shehata
Prof . of Agricultural Economics, Department of Agricultural Economics Faculty of Agriculture, Ain Shams University

Dr . Mohamed Hassan Hekal
Head of Research , Agricultural Economic Research Institute, Agricultural Research Center.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	1
المشكلة البحثية	3
أهداف الدراسة.....	3
الطريقة البحثية.....	3
الطريقة البحثية و مصادر البيانات.....	5
الباب الأول :- الاستعراض المرجعى والاطار النظرى	6
الفصل الاول :- الاستعراض المرجعى	
١-الدراسات المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية المصرية الخارجية	٧
٢- الدراسات المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية	٧٣
أهم أساليب التحليل الاقتصادى والاحصائى المستخدمة فى البحوث والدراسات السابقة	٩٨
أهم النتائج المستخلصة من البحوث والدراسات السابقة	١٠٠
الفصل الثانى :- الإطار النظرى	١٠٥
الباب الثانى :- العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية.....	١١٧
الفصل الاول :- التطور التاريخي للعلاقات المصرية الأوروبية	١٢٠
أهم الكيانات الاقتصادية الأوروبى	١٢٣
السياسة الزراعية الأوروبية الموحدة CAP	١٢٩
بعض المقتصدات الأوروبية الهامة خارج التجمعات الإقليمية	١٣٤
نبذة موجزة عن تطور الاقتصاد المصري	١٣٦
علاقة مصر بالتكتلات الاقتصادية الأوروبية	١٤٣
١- مصر و الاتحاد الأوروبى	١٤٤
٢- اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الافتا	١٥٢
٣- اتفاق التجارة الحرة بين مصر وروسيا	١٥٥
٤- اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا	١٥٧
الفصل الثانى :-المؤشرات الكلية لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية	١٦٧

الموضوع	الصفحة
تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للمتغيرات الكلية	١٦٧
تطور كل من الدخل القومى و الناتج المحلى الاجمالى والدخل الزراعى	١٦٧
تطور كل من الاستثمار القومى الاجمالى والزراعى بشقيه العام والخاص	١٧١
١- تطور الاستثمارات القومية الكلية.....	١٧٤
٢- تطور الاستثمارات الكلية العامة و الخاصة.....	١٧٦
٣- التمويل الخارجى	١٧٨
محددات الاستثمار الاجنبى.....	١٨٠
توزيع الاستثمارات الأجنبية الزراعية على لقطاعات الإنتاجية المختلفة	١٨٣
قياس كفاءة الاستثمار الأجنبي فى قطاع الزراعة باستخدام المعايير الاقتصادية	١٨٦
الصعوبات التى تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر	١٨٨
الباب الثالث :- تحليل هيكل التجارة الخارجية المصرية	١٩٠
الفصل الاول : علاقة التجارة الخارجية ببعض المتغيرات الكلية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية	١٩١
التجارة الخارجية المصرية	١٩١
مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية	١٩٣
معدلات التبادل الدولية للتجارة الخارجية المصرية	٢٠١
التجارة الخارجية الزراعية المصرية	٢٠٧
مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية	٢٠٩
الفصل الثانى : ملامح التجارة المصرية الأوروبية	٢١٧
اولا : العلاقة التجارية بين مصر و الدول الأوروبية	٢١٨
١- الهيكل السلعى للصادرات المصرية الأوروبية	٢١٩
٢- الهيكل السلعى للواردات المصرية الأوروبية	٢٢٢
ثانيا: الميزان التجارى المصرى الأوروبى	٢٢٢

الموضوع	الصفحة
الميزان التجارى المصرى ومجموعة دول الاتحاد الأوروبى	٢٣٣
الميزان التجارى المصرى ومجموعة دول الافتا	٢٣٥
٢-الميزان التجارى المصرى ومجموعة الدول الأوروبية الاخرى	٢٣٩
ثالثا :- ملامح التجارة الزراعية المصرية الأوروبية	٢٤٠
الباب الرابع : قياس اثر العلاقات الاقتصادية المصرية الاوروبية باستخدام نموذج التوازن العام المحسوب	٢٥٥
الفصل الاول : الاطار النظرى للنماذج الاقتصادية	٢٥٥
الفصل الثانى : تقدير نموذج التوازن العام الحسابى	٢٨١
الملخص	٢١٧
المراجع	٢٢٤
الملاحق.....	٣٤٥
الملخص باللغة الانجليزية	

المستخلص

دوعاء ممدوح محمد محمد سليمان ، اثر العلاقات الاقتصادية المصرية الاوروبية على بعض المتغيرات الكلية فى الاقتصاد الزراعى المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، ٢٠١١ .

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الموضوعات فى عالمنا المعاصر لما لها من أثار هامة على التنمية الاقتصادية ، إذ أنها تعكس متغيرات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال تطور الصادرات والواردات . على الرغم من قدم العلاقات الاقتصادية المصرية الاوروبية وقوتها حيث يعتبر الاتحاد الاوروبى هو الشريك التجارى الاول لمصر. حيث بلغ اجمالى العجز فى الميزان التجارى نحو ٣٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ وهو العام الاول لتنفيذ الاتفاقية تزايد الى نحو ٦١ مليون جنيه عام ٢٠٠٧ . وقد اشتملت الدراسة على المقدمة وأربعة أبواب رئيسية اختص الباب الأول منها والاستعراض المرجعي لأهم الدراسات والبحوث المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية .

تناول الباب الثاني منها التعرف علي اتجاهات الاقتصاد الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) وبوجه خاص المتغيرات الكلية الزراعية . حيث أشارت النتائج الى انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية المصرية مقارنة بالاستثمار فى باقي قطاعات المقتصد القومى حيث تراوحت النسبة بين حد ادنى بلغ ٤% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وحد أعلى بلغ حوالى ١٤,٢% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وهذا يعنى ضآلة حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة وتراجعها بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة . كما تناول الباب الثالث المعالم الرئيسية لهيكل التجارة الخارجية المصرية الأوروبية. حيث تبين من دراسة الميزان التجارى الزراعى المصرى خلال فترة الدراسة ، أن الصادرات الزراعية قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أعلى بلغ حوالى ٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ بمتوسط قدره ٣,١٤ مليار جنيهاً . وبالمثل تراوحت الواردات االزراعية بين حد أدنى بلغ حوالى ٦,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٩ وحد أعلى بلغ حوالى ٢٦,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ بمتوسط قدره ٨,٩ مليار جنيهاً . كما تبين ان الصادرات المصرية الى الاتحاد الاوروبى خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧) قد أخذت فى التذبذب صعودا وهبوطا ، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ٤,١ مليار جنيه عام ١٩٩٨ وحد أقصى بلغ حوالى ٢٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ بمتوسط سنوى بلغ حوالى ١٢,٩ مليار جنيه .

في حين تناول الباب الرابع تقدير نموذج التوازن العام المحسوب لتحليل العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية حيث أوضحت نتائج النموذج ان تخفيض معدلات

التعريفة الجمركية على الواردات من السلع الوسيطة و الراسمالية وتحرير التجارة آثارا ايجابية على الاقتصاد القومى حيث تحسن مستوى الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج و بالأسعار الحقيقية و الجارية ، كما زاد دخل القطاع العائلى وقطاع الشركات ، وارتفعت المدخرات الخاصة ، بالإضافة لانتعاش الطلب المحلى وزيادة الاستهلاك و الصادرات و الواردات .

الكلمات المفتاحية:

اتفاق المشاركة المصرية الاوروبية ، سياسات التجارة الخارجية المصرية ، الاستثمار الاجنبى ، مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، نموذج التوازن العام المحسوب .

المقدمة :

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات و التغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي من فترة لأخرى. ولتقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو و التنمية لا بد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي. و يلاحظ أن هذه الشروط قد توافرت بدرجة معينة في الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية السبعينات بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات الدولية النقدية ، و التجارية ، و المالية المنبثقة عن مؤتمر بروتن وودز B.Woods لسنة ١٩٤٤، من جهة. و قيام الولايات المتحدة الأمريكية (بمخطط مارشال ١٩٤٧) لإعادة بناء أوروبا الرأسمالية من جهة ثانية. فالازدهار الاقتصادي الذي ميز هذه المرحلة كان له تأثيرات إيجابية على التجارة الدولية عموما وبوجه خاص تجارة المواد الأولية فى الدول النامية نتيجة لارتفاع الطلب عليها. الأمر الذي خلق نوعا من الطموح للدول النامية في تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل و ذلك بالمطالبة بتغيير هيكل النظام التجاري التقليدي المبني على تبادل المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية. وقد ساد الاعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية و الدول المتقدمة على السواء وانهاء عهد الأزمات و الفوضى التجارية، و بناء نظام تجاري تتكافأ فيه شروط التبادل الدولي.

ومع بداية السبعينات ظهرت تطورات وتغيرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن مرحلة جديدة لهذا النظام ابتداء من أزمة الدولار سنة ١٩٧١.و ما رافقها من انهيار في نظام النقد الدولي واضطرابات في النظام التجاري كانت تتجه عكس ذلك. كما أدت أزمة التضخم ألركودي التي أصابت النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال النصف الثاني من السبعينات واستمرت إلى النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من احتكارات دولية جديدة في الإنتاج والتسويق ، أدت إلى إدخال قواعد جديدة على النظام التجاري الدولي وحدت من طموح الدول النامية في التنمية بسبب انتهاك قواعد الجات وارتفاع القيود الحماية من الدول الصناعية.هذه المشاكل كانت وراء النقص الكبير في إيرادات الدول النامية من التجارة الدولية وارتفاع مديونيتها الخارجية إلى درجة زعزعة أركان النظام الاقتصادي الدولي عموما والنظام التجاري خاصة.

و مع بداية التسعينات برزت مجموعة من العوامل و القوى الدافعة الى تشكيل و تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه و سماته و في ترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل، حيث تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم و القطبية الواحدة و سيادة آلية السوق و ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية. و من ثم كان تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي و تحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك و العمالة و الاستثمار.

ولقد أدرك الأوروبيون بعد الحرب العالمية الثانية ضرورة الحاجة إلى التضامن للتخلص من آثار الحرب العالمية وما خلفته من آثار ومشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية لم تقتصر على اوروبا وحدها بل امتدت إلى كثير من دول العالم ، لذا سعت بعض الدول الأوروبية إلى تحقيق قوة اقتصادية وسياسية فى العالم . ووفقا لمعاهدة روما تم إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وكانت هذه المعاهدة ذات بعد اقتصادى وسياسى كبير بهدف تحقيق التكامل الاقتصادى الذى يمهد للوصول إلى وحدة سياسية فى المستقبل .

وتعتبر اوروبا الشريك التجارى و الرئيسى لمصر حيث تعود العلاقات المصرية الأوروبية الى فترة السبعينيات حيث أبرمت أولى اتفاقيات التعاون عام ١٩٧٧ حيث لم يكن هناك تطبيق للجمارك في الإتحاد الأوروبي على الصادرات المصرية المصنعة و التي يكون منشأها مصري(مصر لا تطبق نفس المعاملة) ضمن تلك الاتفاقية كما انه يتم معاملة مختلفة للسلع الزراعية و الزراعية المصنعة كما انها كانت تخضع لعدة أنواع من الحصص و رسوم الواردات و غيرها، وفى ديسمبر١٩٩٥ تم إبرام اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين مصر و دول (الافتا) والتى دخلت حيز التنفيذ منذ مؤتمر دافوس ٢٠٠٧ ، كما حكم اتفاق المشاركة بين مصر والإتحاد الأوروبي العلاقات الثنائية بينهما منذ ١ يونيو ٢٠٠٤ . حيث بدأت المباحثات لإبرام اتفاقية المشاركة في ١٩٩٥ واستمرت لمدة أربع سنين ونصف. و تم التوقيع عليها في يونيو ٢٠٠١ وينصب جوهر اتفاقية المشاركة على التعاون الإقتصادى بين الأطراف من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبى ومصر، وهو ما ينطوي على تحرير متبادل للتعريفة الجمركية الخاصة بالسلع الصناعية والزراعية ووضع أحكاما للتحرير التجاري غير المتبادل و تحرير الأسواق . وفى إطار التعاون الإقتصادى قامت المفوضية الأوروبية بتمويل البرامج والمشروعات المصرية المختلفة .

مشكلة الدراسة :

على الرغم من قدم العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية وقوتها حيث عرف الاتحاد الأوروبى ابرز الكيانات الاقتصادية الأوروبية فى القرن الحالى بأنه احد ابرز الشركاء التجاريون لمصر وذلك لقربه الجغرافى وتنوع إنتاجه ، الا أن تلك العلاقات لم تتضح آثارها على الاقتصاد المصرى بشكل كبير ، بل إن تطور تلك العلاقات من صورة اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات الى اتفاق مشاركة كان دائما لصالح الشريك الأوروبى دائما ، خاصة مع وجود الشروط والالتزامات التى تحكم تلك العلاقة وتخدم فى الأساس الشريك الأوروبى وهذا ما يوضحه استمرار العجز الدائم فى ميزان التجارى بصفة عامة والميزان التجارى الزراعى بصفة خاصة . حيث تبين الإحصاءات وجود عجز مستمر فى الميزان التجارى قدر بنحو ٣٢ مليار جنيه تمثل نحو ٥,٧% من اجمالى الدخل القومى عام ٢٠٠٤ وهو العام الأول لتنفيذ الاتفاقية تزايد الى نحو ١٤٠ مليار جنيه مثل نحو ١٤,٧٤% من اجمالى الدخل القومى عام ٢٠٠٨ ، كما قدر اجمالى العجز فى الميزان الزراعى بحوالى ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ تزايد الى حوالى ١٣,٣ عام ٢٠٠٨ اى حوالى ٩,٥% من اجمالى العجز فى الميزان التجارى عام ٢٠٠٨ .

وقد قدر حجم التبادل التجارى بين مصر و دول أوروبا بنحو ٣٢,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بلغ اجمالى العجز فى الميزان التجارى منها حوالى ١٢ مليون دولار ، كما بلغ نصيب الاتحاد الأوروبى من هذه التجارة حوالى ٢٧,٩ مليون دولار. وقدر حجم الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبى نفس العام السابق الإشارة إليه بنحو ١٤,٤ % من اجمالى الواردات الزراعية ، بينما بلغت قيمة الصادرات الزراعية نحو ٢٨% من اجمالى الصادرات الزراعية[١] . الا ان العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية سواء فى صورة اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية او تجمع دول الافتا ، او حتى الاتفاقيات التجارية الثنائية مع باقى الدول الأوروبية مادامت لم تسهم فى: ١- تحقيق الرفاهية الاقتصادية الحقيقية .٢- وزيادة الدخل القومى . ٣- تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى للمقتصد المصرى بوجه عام والقطاع الزراعى بوجه خاص والذى هو أساس تلك العلاقات ، وذلك من خلال انتقال عنصر العمل و رأس المال وغيرها من المتغيرات الكلية التى تؤدى فى النهاية الى دفع عجلة التنمية فى المجتمع .

وتفتقر الدراسات الاقتصادية الزراعية الى دراسة اثر تلك العلاقة الاقتصادية على المتغيرات الكلية للاقتصاد الزراعى المصرى ومدى استفادة القطاع الزراعى

---

(١) جمعت وحسبت من بيانات نشرة التجارة الخارجية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد مختلفة .

من تلك العلاقات الاقتصادية ، وما يتطلبه ذلك من تعديل فى السياسات و الإجراءات لتعظيم تلك الاستفادة ، وبما يساعد على زيادة معدلات النمو للقطاع وتحسين أوضاعه ويسهم فى تحقيق النمو الاقتصادى للمقتصد المصرى بوجه عام .

هدف الدراسة

لما كان مطلوبا وضع سياسات وبرامج يمكن ان تسهم فى تعظيم الاستفادة من العلاقات الاقتصادية التجارية بين مصر و الدول الاوروبية وكان يجب دراسة اثر هذه العلاقة على بعض المتغيرات الكلية فى الاقتصاد الزراعى المصرى وهو الأمر الذى يمكن ان يساعد متخذى القرارات الاقتصادية فى وضع السياسات و البرامج لتحقيق هذا الهدف لذا كان الهدف الرئيسى تحديد اثر العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية على بعض المتغيرات الكلية فى الاقتصاد الزراعى المصرى. بالإضافة لأثر الاتفاقيات الثنائية المشتركة على الأوضاع الاقتصادية المصرية وربط السياسات الاقتصادية بتلك الاتفاقيات ،وهو الامر الذى يمكن ان يساعد متخذى القرارات الاقتصادية فى وضع سياسات وبرامج يمكن ان تسهم فى تعظيم الاستفادة من العلاقات الاقتصادية التجارية بين مصر و الدول الأوروبية .

الطريقة البحثية و مصادر البيانات

تفرض طبيعة الاقتصاد على متخذى القرار ضرورة الربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية بعضها البعض عند صياغة السياسات الاقتصادية بهدف تعظيم المنفعة القومية والحد من الآثار السلبية . ولتحقيق ذلك الهدف ظهرت ضرورة الاعتماد على نماذج قياسية متكاملة ومتسقة تضم اهم المتغيرات الاقتصادية ، وتهدف لاختبار السياسات الاقتصادية من خلال التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى تأثرها بالسياسات الاقتصادية والاتفاقيات المختلفة .

ولتحقيق هدف الدراسة وهو تحليل هيكل العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية بوجه عام والزراعية بوجه خاص تم بناء نموذج توازن عام محسوب للوقوف على اثر العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية على بعض المتغيرات الكلية فى الاقتصاد الزراعى المصرى .

سوف تلجا الدراسة لبناء عدة نماذج اقتصادية تخدم هذا الغر ض وهى :-

محتوى الدراسة :

تشتمل الدراسة على المقدمة و أربعة أبواب رئيسية . يتناول الباب الأول الاستعراض المرجعى والإطار النظري للدراسة حيث يشتمل هذا الباب على فصلين يتناول الأول : استعراضا مرجعيا لأهم الدراسات و البحوث السابقة ويتضمن